((التحليل الاقتصادي للاقتصاد الموريتاني))

إعداد :

محمد يوسف

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق



أولاً: "التحليل الاقتصادي و الإستثماري لموريتانيا"

يشمل هذا التحليل المحاور التالية:

- نظرة عامة حول موريتانيا و موقعها الجغرافي.
- نظرة حول الاقتصاد الموريتاني.
- تحليل المناخ الاستثماري في موريتانيا بالاعتماد على قانون الاستثمار الموريتاني.
- تحليل ميزان المدفوعات الموريتاني.
- تحليل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة إلى موريتانيا.

نظرة عامة حول موريتانيا و موقعها الجغرافي:

موريتانيا، رسميا الجمهورية الإسلامية الموريتانية، هي دولة تقع في غرب أفريقيا على شاطئ المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال كل من المغرب والجزائر، السنغال من الجنوب، ومالي من الشرق والجنوب ، حيث يبلغ عدد السكان حوالي 3,291,000 حسب تقدير 2009 ، حيث تبلغ مساحة موريتانيا حوالي 1.030.700 كم2 ، اجمالي طول الحدود البرية: 5074 كلم ، طول الشريط الساحلي: 754 كم.

يؤهل الموقع الجغرافي المتميز لموريتانيا كحلقة وصل بين المحيط الأطلسي و أفريقيا الشمالية و جنوب الصحراء لتكون قبلة للمستثمرين.

تنقسم موريتانيا إلى 12 ولاية زائد العاصمة نواكشوط، بالإضافة إلى 53 مقاطعة و 280 بلدية منها 163 بلدية ريفية.[1]

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،موقع إلكتروني ، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7 .

نظرة حول الاقتصاد الموريتاني :

في عام 1973 أصدرت موريتانيا عملتها الخاصة وهي الأوقية الموريتانية بعد أن كانت تستخدم الفرنك الإفريقي المستخدم في الدول الإفريقية المجاورة مثل مالي والسنغال والنيجر وغيرها.

حيث أن الاقتصاد الموريتاني يتبنى نظرية اقتصاد السوق و الاقتصاد الرأسمالي ، فإن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية بنيوية تعيق نموه في الوقت الراهن بسبب السياسات الحكومية.[2]

يعتمد الاقتصاد الموريتاني تقليديا على التجارة والزراعة وتسيطر عليه تربية الماشية، والتي انضافت إليها مع الزمن قطاعات المعادن والصيد. وقد امتاز الأداء الاقتصادي للبلاد خلال العقد الأخير بسيادة متوسطة للناتج الداخلي الخام الفعلي أعلى من تزايد السكان، حيث يقع في حدود 4%، وبتحول الاقتصاد إلى القطاع الثالث(المعادن) بسبب المواصلات والسياحة والنقل،وهي قطاعات بلغت 35.7% من الناتج الداخلي الخام عام 2003، على حساب قطاع الصناعة الذي سجل انخفاضا لأهميته ويسهم بأقل من 10% في الناتج الداخلي الخام، بعد تخلي الدولة تدريجيا وبشكل بطيء، فإن مساهمة القطاع الخاص قد ارتفعت من 23.4% إلى 28.4% من الناتج الداخلي الخام.

---

[2] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،موقع إلكتروني ، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

تحليل المناخ الاستثماري في موريتانيا بالاعتماد على قانون الاستثمار الموريتاني [3]

يحكم الاستثمارات في موريتانيا القانون 2002-2003. وهو القانون الذي يحدد النظام الذي يطبَّق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، وهو ينطبق على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع المصرفي، التأمين وإعادة التأمين، المناجم، الهيدروكاربور، ونشاطات الشراء لاعادة البيع في السوق المحلي.

ويؤكد القانون على المساواة في التعامل بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة رأس المال الذي تمّ استثماره في العملات القابلة للصرف وفائض القيمة الناتج عن هذه العملية.

يخضع الاستثمار لاجراء بسيط يتمثل بالاعلان عن القيام بهذا الاستثمار أمام الجهات المختصة بالإستثمارات، وهو هيئة تعنى باستقبال و مساعدة المستثمرين في معاملاتهم الادارية، وفي متابعة تحقيق مشروع الاستثمار. ويجب أن يرافق الاعلان جميع المعلومات الخاصة بمشروع الاستثمار، إضافة الى ملف قانوني يتضمن الأمور التالية:

في حال الانشاء:

- النظام الأساسي للشركة،
- محضر الجمعية العمومية التأسيسية مع لائحة كاملة بأسماء الشركاء وقيمة مشاركتهم في رأسمال الشركة،
- مستند يؤكد تسجيل الشركة في السجل التجاري،
- إفادة وجود للمؤسسة صادرة عن الدوائر المختصة في مديرية الضرائب ومصدّقة من قبلها.

[3] الغرفة التجارية العربية الفرنسية، قانون الاستثمار في موريتانيا ، موقع إلكتروني :
http://www.ccfranco-arabe.org ، لمزيد من المعلومات، الاتصال بغرفة التجارة الفرنسية العربية – هاتف:
. 01.45.43.20.12

يصدر الشباك الموحّد للاستثمارات إيصال يؤكد الاعلان عن الاستثمار. ويتم إصدار شهادة استثمار تسمح للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي ينصّ عليها القانون خلال ثلاثين يوماً على الأكثر بعد تقديم ملف الاعلان.

يجب أن يتم تحقيق الاستثمار في مهلة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على شهادة الاستثمار.

امتيازات و ضمانات:

يحق للمستثمر، مع مراعاة القوانين والأنظمة المرعية الاجراء في موريتانيا:

- استيراد جميع السلع الضرورية للمشروع،
- تصدير جميع السلع الناتجة عن المشروع،
- تحديد سياسة الانتاج و التسويق والتوظيف الخاصة بالشركة،
- تحديد السعر المعتمد بحرية.

يستفيد الاستثمار من الامتيازات التالية:

- حرية تحويل الرأسمال المستثمَر إلى عملات أجنبية في حال توقف الشركة عن العمل،
- حرية تحويل أرباح رأس المال المستثمَر، بالكامل لشركات التي رؤوس أموالها أجنبية بالكامل، وبنسبة رأس المال الأجنبي للشركات ذات الرؤوس الأموال المختلطة،
- حرية تحويل التعويض المدفوع في حال نزع الملكية للصالح العام، أو في صالح التوطين أو المصادرة، وإعفاء عن التعويض من جميع الرسوم والضرائب،
- ضمانة تحويل الرواتب والعائدات المهنية للموظفين الأجانب في الشركة،
- استيراد جميع السلع والتجهيزات الضرورية للمشروع معفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب.

- استيراد المواد الأولية الضرورية لعمل المشروع معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب،
- إعفاء من رسوم التسجيل ورسوم الطابع،
- إدخال الحاجات الخاصة بالموظفين المغتربين العائدين وسياراتهم الخاصة وإعفائها من الرسوم والضرائب،
- تحديد الضريبة على رواتب الموظفين الأجانب بِ20% فقط.

ملاحظة:

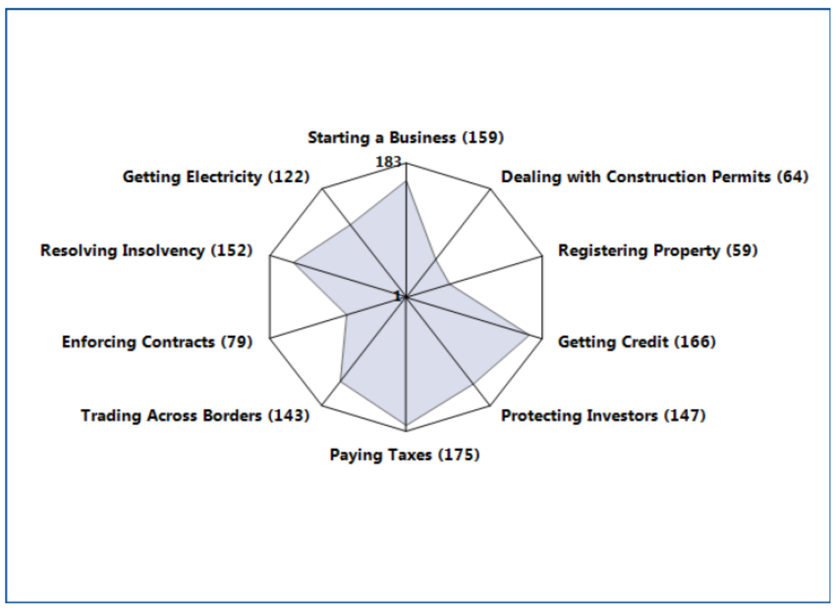
وقعت موريتانيا على معاهدات واتفاقيات عديدة، منها:

- اتفاقية الوكالة المتعدّدة الفرقاء لضمانة الاستثمارات،
- اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الصناعية،
- الاتفاقية الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار،
- الاتفاقيات الثناية المتعلقة ياالاستثمار وبالازدواج الضريبي، ولاسيما مع فرنسا.

ولكن قانون الاستثمار الموريتاني السابق أغفل التعاطي مع سهولة الإجراءات و تقديم التسهيلات فيما يخص الحصول على رخص التنفيذ بالمشروع و الحصول على موارد الطاقة للمشروع (الكهرباء) و تسجيل الملكية ... و غيرها من التراخيص اللازمة للبدء بالمشروع.

تُصنف موريتانيا بمرتبة 159 من أصل 183 دولة في العالم بحسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية" لعام 2012[4] ، إن هذا التصنيف المتأخر يدل على مدى كثرة الاجراءات وتعددها فيما يخص الحصول على رخص المشروع و البدء بالبناء ، المخطط التالي يوضح ترتيب موريتانيا بين دول العالم بالنسبة لكامل إجراءات البدء بالمشروع :

[4] Doing business in a more transparent world, economy profile: Mauritania, 2012 The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank 1818 H Street NW Washington, DC 20433 Telephone 202-473-1000 Internet www.worldbank.org , page7.



Source: *Doing Business* database.

الشكل رقم (1) – المصدر : Doing business in a more transparent world, economy profile: Mauritania, 2012

الجدول التالي يعرض عدد الاجراءات اللازم القيام بها و عدد الأيام المتوقعة في موريتانيا للحصول على كل ترخيص من التراخيص التالية :

نوع الإجراء	عدد الاجراءات المطلوبة	المدة المتوقعة (بالإيام)
إجراء البدء بالمشروع و الحصول على الموافقات المطلوبة و التراخيص	9	**19**
الحصول على رخص البناء اللازم للمشروع	18	**119**
الحصول على الكهرباء اللازم للمشروع	5	**75**
تسجيل الملكية	4	**49**
الحصول على وثائق الاستيراد	8	**38**

الجدول رقم (1) – المصدر : Doing business in a more transparent world, economy profile: Mauritania, 2012

من الجدول السابق نلاحظ بأن الحصول على رخص البناء اللازم للمشروع تستلزم القيام بـ 18 إجراء بيروقراطي في دوائر الدولة في موريتانيا التي تستغرق للحصول الرخصة حوالي 119 يوم.

إن الجدول التالي يوضح تكلفة الإجراءات اللازمة للاستيراد بحسب التعرفة المتعامل فيها ضمن موريتانيا:

Procedures to import	Time (days)	Cost (US$)
Documents preparation	25	195
Customs clearance and technical control	5	300
Ports and terminal handling	6	586
Inland transportation and handling	2	442
Totals	38	1523

الجدول رقم (2) – المصدر :

Doing business in a more

Transparent world, economy profile: Mauritania 2012

الجدول اللاحق يبين تكلفة الحصول على وثائق الاستيراد في موريتانيا :

Documents to import
Bill of lading
Cargo release order
Commercial invoice
Customs import declaration
Inspection report
Packing list
Technical standard/health certificate
Terminal handling receipts

الجدول رقم (3) – المصدر :

Doing business in a more

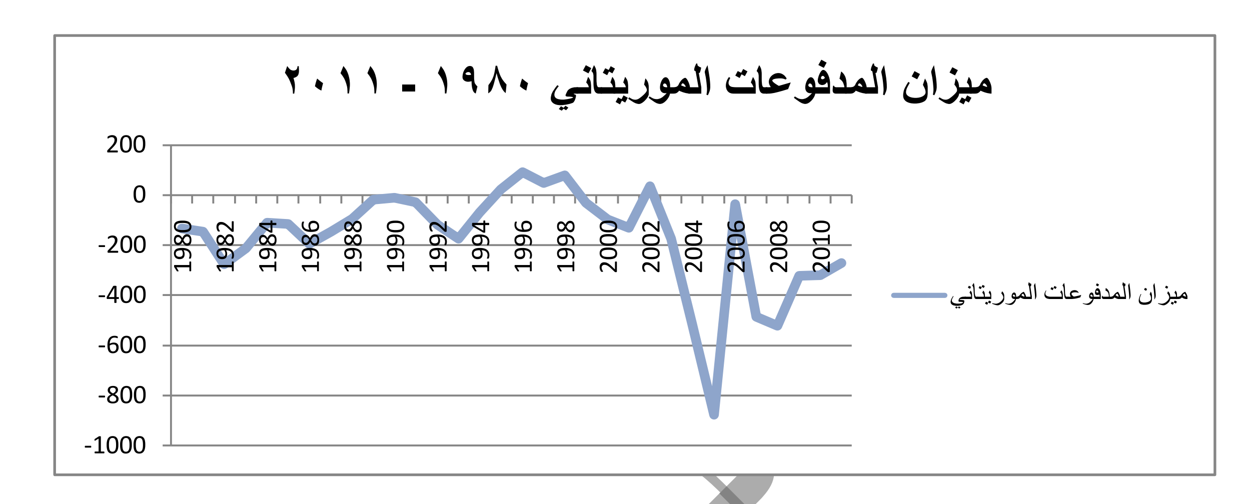
transparent world, economy profile: Mauritania, 2012

الجدول التالي يوضح تكاليف الشحن إلى موريتانيا:

نوع الشحن	مصدر الشحن	مدة وصول البضاعة (بالأيام)	تكلفة الشحن للكنتينر الواحد (40 قدم)	تكلفة الشحن للكنتينر الواحد (20 قدم)
بحري	إسبانيا	5	2,516 يورو	1,792 يورو
بحري	إيطاليا	21	3,259 يورو	1,854 يورو
بحري	الهند	28	5,450 دولار	3,235 دولار
بحري	المانيا	20	2,672 يورو	1,752 يورو
بحري	مصر	25	3,350 دولار	2,085 دولار

تحليل ميزان المدفوعات الموريتانى :

الهدف من تحليل ميزان المدفوعات و هو : التعرف على اتجاه الاقتصاد الموريتاني نحو الاستيراد ام التصدير ، الشكل التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الموريتاني من الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2011 :



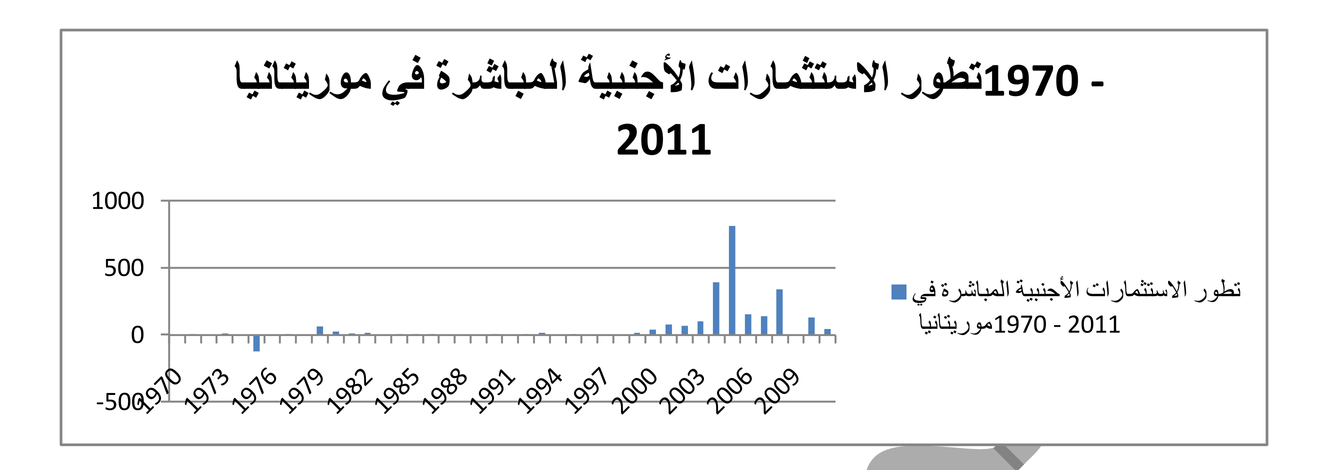
الشكل رقم (2) – المصدر : UNCTAD.ORG

نلاحظ أن ميزان المدفوعات الموريتاني يعاني من عجز كبير لصالح الاستيراد على حساب التصدير و يستمر هذا العجز من عام 1980 إلى عام 1995 ، ولكن ميزان المدفوعات يصبح موجبا لصالح التصدير بين الفترة الممتدة بين 1995 إلى عام 2000 ليهبط مجددا بشكل حاد إلى قاع عند قيمة 800 مليون دولار امريكي.

وبالتالي الطبيعة الاستيرادية للاقتصاد الموريتاني أدت إلى تسهيلات فيما يخص الاستيراد و الإعفاءات الضريبية و الجمركية على السلع المستوردة وذلك لغياب قطاع الصناعة في موريتانيا.(راجع قانون الاستثمار الموريتاني).

تحليل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة إلى موريتانيا:

الشكل رقم (3) – المصدر : UNCTAD.ORG



نلاحظ من الشكل السابق انه لا توجد استثمارات أجنبية مباشرة متدفقة إلى موريتانيا بين الفترة الممتدة بين 1970 و بين 2000 وذلك لغياب قانون استثمار مشجع و محفز ، إلا أن موريتانيا أتخذت جملة من المحفزات لضمان وكسب ثقة المستثمرين ، كما سهلت دخولهم إلى السوق الموريتانية منها:

- إنشاء مفوضية للإستثمار

- وضع إطار قانوني لحماية المستثمرين.

- نظام ضريبي مبسط، يشمل تخفيضات والغاء بعض الضرائب، وفترة سماح.

- وإصدار نصوص قانونية صرفية ، أكثر انفتاحية و ملائمة لتلبية حاجة المستثمرين.أصدرت موريتانيا عام 2002 – 2003 قانون الاستثمار الذي أنعكس ايجاباً على التدفقات النقدية الاستثمارية إلى موريتانيا ، حيث ان الاستثمارات زادت بين عامي 2002 إلى 2004 بقيمة 314.9 مليون دولار أمريكي.